

تصورات وحقائق



أثرُ **العوامل الاجتماعية** على **التماسك المجتمعي** في الشمال السوري بين **المضيف والمُهجر**.



الباحثون

تطوير الأدوات وتحليل البيانات

كرم حلي
محمد صالح

المراجعة والتدقيق

أحمد الابراهيم
راجي الجندي

التنسيق الإداري

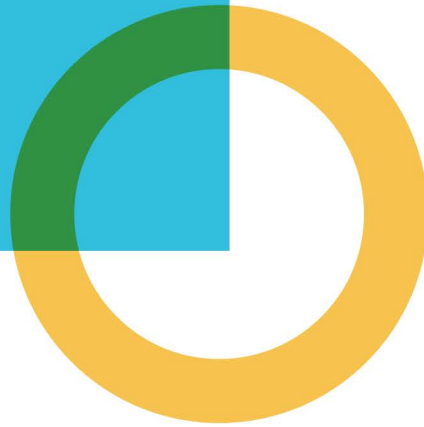
علاء الخطيب

الترجمة

رولا طعمة

الإخراج والتصميم

روني عبيد



قائمة المحتويات

- قائمة الأشكال.
- قائمة الجداول.
- لمحة عن دور.
- لمحة عن شباب التغيير.
- مقدمة.
- هدفُ البحث.
- هدفُ البحث.
- منهجيةُ البحث.
- التوزعُ الجغرافي.
- عينةُ البحث.
- النتائج.

معدلُ وقوعِ النزاعاتِ في المجتمع.

معدلُ وقوعِ النزاعاتِ بين المجتمعِ المضيفِ والمُهْجِرِ.

تصوراتٌ حولِ العلاقاتِ ومفاهيمِ التماسكِ المجتمعيِّ.

أهمُّ القضايا المجتمعيَّة.

أهمُّ الأدوارِ المجتمعيَّة.

لمن يُلجأُ المجتمعُ في حلِّ النزاعاتِ

نسبةُ حلِّ النزاعاتِ.

العاداتُ الاجتماعيَّة.

العواملُ المؤثرةُ في التماسكِ المجتمعيِّ.

خدماتُ الرعايةِ الاجتماعيَّة.

- التوصياتُ.

قائمة الأشكال :

الشكل 1: عينة البحث.

الشكل 2: الفئات العمرية.

الشكل 3: المستوى التعليمي.

الشكل 4: الحالة الوظيفية.

الشكل 5: معدل وقوع نزاعات بين أفراد المجتمع.

الشكل 6: تكرار النزاعات بشكل مستمر بين المضيفين والمهجرين.

الشكل 7: مفاهيم وتصورات، تؤثر على العلاقات بين المهجرين والمجتمع المضيف.

الشكل 8: قضايا مجتمعية، قد تشكل خطورة على العلاقة بين المهجرين والمضيفين.

الشكل 9: مقارنة في تقدير خطورة القضايا، بين إجابات المهجرين والمضيفين

(توتر العلاقات بين أفراد المجتمع).

الشكل 10: مقارنة في تقدير خطورة القضايا بين إجابات المهجرين والمضيفين (توفر فرص العمل).

الشكل 11: أدوار بعض الجهات على التماسك المجتمعية.

الشكل 12: الجهات التي يلجأ إليها أفراد المجتمع لحل نزاعاتهم.

الشكل 13: المقارنة في معدل حل النزاعات عند المهجرين والمضيفين

الشكل 14: معدل مساعدة أفراد المجتمع لبعضهم البعض في حل النزاعات.

الشكل 15: معدل تكرار بعض العادات الاجتماعية بين المهجرين والمضيفين.

الشكل 16: المفاهيم والعوامل المؤثرة في التماسك المجتمعي.

الشكل 17: تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

قائمة الجداول:

الجدول 1: عينة المشاركين في جلسات FGDS

السباق 01

لاتزال الازمة الإنسانية في سوريا تتفاقم مع كل عام
جديد تدخله رامية بثقلها على حياة الناس في كل
الجوانب والقطاعات.



لا تزال الازمة الإنسانية في سوريا تتفاقم مع كل عام جديد تدخله رامية بثقلها على حياة الناس في كل الجوانب والقطاعات. بلغ عدد السوريين المحتاجين للمساعدة والخدمات الأساسية في عام 2019 ما يقارب 11.7 مليون مستفيد في مختلف القطاعات (5.9 إناث، 5.8 ذكر، 5 أطفال، 1.3 ذوي الاحتياجات الخاصة). 5 مليون منهم في حاجة ماسة لهذه الخدمات. بلغ عدد المحتاجين 1.63 مليون نسمة في محافظة ادلب وحدها . وهذا الاحتياج يشمل قطاعات مثل: **الصحة، التعليم، الأمن الغذائي، الإنعاش المبكر وسبل العيش، المياه والاصحاح، وقطاعات أخرى**.

في كانون الأول 2018، وإثر تعثر حوارات سوتشي، عاد النظام إلى استراتيجية القضم التدريجي للمناطق حيث استطاع النظام وحلفاؤه عبر عمليات عسكرية شرسة وعبر اتفاقيات مصالحة السيطرة على الغوطة الشرقية ومن ثم القلمون والضمير والرحبية وغيرها من مناطق ريف دمشق ليتم تشريد مئات الآلاف من السكان ونفس الأمر جرى في ريف حمص الشمالي ومن ثم درعا وقد تتبععت مجموعة "منسقا الاستجابة في الشمال السوري" مصير قرابة 50 ألف نازح، وأوضحت أنهم توزعوا بنسبة 59% في إدلب و6% في حماه و25% في محافظة حلب. ومنذ معارك إدلب وريف حلب الأخيرة وخلال الفترة بين تشرين الثاني 2019 حتى توقيع الاتفاق الروسي التركي في 5 آذار 2020 نزح حوالي مليون و410 أشخاص وتوزعوا على المخيمات في مناطق درع الفرات و"غصن الزيتون" إضافة للقرى والبلدات الآمنة.

الواقع الحالي يشير إلى أنه من أصل 4 مليون يقطنون شمال غرب سورية هناك حوالي 2 مليون و700 ألف نازح. وتشير التقديرات إلى أن أغلبهم بحاجة للمساعدة الإنسانية. ويتشارك النازحون الجدد والسابقون نفس الاحتياجات العاجلة في مناطق محدودة الأماكن السكنية المتاحة وبنيتها التحتية مدمرة بفعل العمليات القتالية الجارية بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية وأفران الخبز وشح عام في الخدمات المختلفة. حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي نصف المرافق الصحية في سورية قد أصبحت إما غير صالحة للعمل أو تعمل جزئياً كنتيجة مباشرة للعمليات القتالية. كما ظلت حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي من الشواغل الرئيسية. ولحقت أضرار بأكثر من واحدة من كل ثلاث مدارس أو دُمرت بالكامل. أثرت الأزمة على علاقات التعاون بين السوريين بشكل جوهري وبأشكال مختلفة وأحياناً متناقضة، حيث ضاعف النزاع معاناة الأفراد على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وعلى الرغم من التكاتف والتعاقد الاجتماعي الذي ظهر جلياً في بداية الحراك المجتمعي إلا أن استثمار قوى التسلط في تسييس الهوية واستخدام القوة المسلحة لإخضاع المجتمع أدى إلى انقسامات مجتمعية حادة وغياب للضوابط والقيم. وفي مراحل لاحقة تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وازدادت الهوة بين المجتمع والقوى المسيطرة مما أدى للعودة إلى الروابط ما قبل دولية كروابط الدم والروابط الإثنية والدينية التي تضعف العلاقات الاجتماعية الواصلة بين الجماعات والأفراد. لقد تراجع دليل التعاون بين الأفراد لحل المشاكل في معظم المحافظات وبشكل خاص في المناطق التي عانت من القتال مثل الرقة وإدلب ودير الزور ودرعا وريف دمشق وحلب، أو من انقسام حاد مثل الحسكة. انخفض مستوى التعاون بين الأفراد بشكل كبير وخاصة في المناطق التي شهدت عمليات نزوح كبيرة والتي تعرضت إلى نزاعات مسلحة وقصف ممنهج وسيطرة من الجماعات المسلحة المتشددة مثل داعش، فشهدت الرقة على سبيل المثال انهياراً كبيراً في مستوى التعاون بين الأفراد أثناء الأزمة. كما تراجع في الحسكة التي تمتاز بتنوع إثني وقومي من مع تعدد القوى المسيطرة والتفاوت في الرؤية للمستقبل وعبر البعض عن ذلك بأن مستوى التعاون انخفض "نتيجة اختلاف وجهات النظر بين السكان وانقسامهم". كذلك الأمر في إدلب ودير الزور التي عانت من النزاع المسلح بشكل كارثي.

1- موجز الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019.

2- مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والنسوية في سوريا، مركز عمران للدراسات 2020.

3- North-west Syria: Cross-border Humanitarian Response Fact Sheet, UNHCR (May 2020)

4- أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، سوريا، 2017

لمحة عن منظمة (دور)



منظمة (دور) هي منظمة مجتمع مدني مرخصة في تركيا منذ منتصف عام 2018 تعمل مع اليني المجتمعية السورية للوصول إلى رؤيتها في مجتمع كريم قادر

على تخطي تحدياته من خلال استثمار موارده بشكل خلاق ومبدع لذا تعمل منظمة (دور) ضمن برنامجي التنمية المجتمعية والتمكين الاقتصادي على بناء قوة المجتمع للقيام بتنظيم وتحريك موارده بشكل فعال من خلال مجموعة من مشاريع بناء القدرات ومشاريع الاكتفاء الذاتي والتمويل الأصغر.

تنطلق منظمة دور في تحقيق رؤيتها من إيمانها بالعمل المجتمعي وأهمية بناء العلاقات القوية بين مكونات الشعب السوري، وتبني مبدأ الحوار والمناصرة في تعزيز التماسك المجتمعي. وقد عملت (دور) خلال الفترة الماضية على عدد من المشاريع التي تسعى لزيادة التماسك المجتمعي وتفعيل الحوار وتوزيع الأدوار بين مختلف شرائح المجتمع السوري. إضافة إلى بناء قدرات الفعاليات المجتمعية، وتعزيز فرص الاكتفاء الذاتي لديها وتعزيز قدرتها على إطلاق المبادرات من خلال مواردها الذاتية والمحلية.

لمحة عن مؤسسة شباب التغيير



شباب التغيير هي مؤسسة مجتمعية تطوعية تأسست في الشمال السوري في أواخر عام 2015 وتعمل على تعزيز دور المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي للوصول إلى رؤيتهم في مجتمع ممكن وفعال قادر على التغيير، ويساهم في صنع القرار. لذلك عملت مؤسسة شباب

التغيير من خلال لجانها المجتمعية المنتشرة في كل من إدلب وريف حلب الغربي والشمال وأجزاء من ريف حماه على إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية التي تخدم المجتمع السوري وتزيد من قدرته على الصمود في وجه الظروف القاسية التي ولدتها ظروف القصف والتهجير.

وتتكون المؤسسة: من 27 لجنة تنمية مجتمعية بالإضافة إلى 7 فرق اختصاصية هي: فريق التدريب، فريق الأبحاث، فريق الحملات والمناصرة، فريق المرأة، فريق مشاريع الاكتفاء الذاتي، فريق المهجرين قسرا، والفريق الإعلامي. وقد أطلقت المؤسسة العديد من الحملات والمبادرات والتدريبات في مجالات التعليم، التماسك المجتمعي، الدعم النفسي، الأمن والسلامة وخدمات الشأن العام.

02

يقطنُ في الشمال السوري في منطقة إدلب، وريف حماه وريف حلب الغربي، ما يزيد عن 3 مليون مدني، أكثر من مليون منهم من الأطفال.



مقدمة



يقطن في الشمال السوري في منطقة إدلب، وريف حماه وريف حلب الغربي، ما يزيد عن 3 مليون مدني، أكثر من مليون منهم من الأطفال، وما يزيد عن نصفهم هم من المهجرين داخلياً، من مناطق عدّة، كريف دمشق ودرعا وحمص وحماه واللاذقية.(1)

أدت هذه الزيادة الحادة في السكان، إلى ظهور بعض مظاهر الخلاف، بين المجتمع المضيف والمجتمع المهجر، ممّا دفع منظمة "دور"، ومؤسسة "شباب التغيير"، لإجراء هذه الدراسة ضمن سلسلة من الدراسات التي تبحث أسباب هذه المظاهر، وكيفية تعزيز التماسك المجتمعي بين المجتمعين. حيث قام فريق من الباحثين الميدانيين في الشمال الغربي من سوريا، بإجراء عدد من جلسات النقاش المركزي، والمقابلات الفردية والاستبيانات، بهدف دراسة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وطريقة تدخل المنظمات على زيادة، أو تخفيف مظاهر الخلاف بين المجتمعين.

ورافقت هذه الدراسات عدد من جلسات الحوار، والاجتماعات التي ضمت ممثلين عن لجان التنمية المجتمعية في الشمال السوري، بهدف الاستفادة من خبراتهم المجتمعية، في تطوير الأدوات بالطريقة الأمثل.

<https://www.unocha.org/story/syria-%E-98%80%2world-watching%E-99%80%2humanitarian-leaders-stand-civilians-under-fire-idlib>

وتجدُر الإشارة إلى أنَّ عملية جمع البيانات في هذه الدراسات، قد امتدت في الفترة ما بينَ شهرِ آيٍ 2019 م، وشهرِ كانونِ الأولِ 2019 م. أي أنها جرت قبلَ موجةِ النزوحِ الأخيرة، التي شهدتها مناطقُ جنوبِ إدلبَ في مدينةِ معرَّةِ النعمانِ وريفها، التي شهدت موجةً نُزوحٍ جماعيٍّ، تجاوزت 235,000 نازحاً داخلياً جديداً(2).

مقدمة

في هذا البحث، يتمُّ التركيزُ على أثرِ العواملِ القانونيةِ فقط، حيثُ تمَّ العملُ من خلالِ عددٍ من جلساتِ النقاشِ المُركَّز، وعددٍ من الاستبياناتِ على دراسةِ أهمِّ القضايا المجتمعية، وأهمِّ الأدوارِ المجتمعية التي تؤثر على التماسكِ المجتمعيِّ، بين المجتمعين المهجَّر والمُضيف، بالإضافة لدراسةِ نسبةِ تكرارِ النزاعات، ونسبةِ حلِّ هذه النزاعات، وإلى من يلجأُ الأهالي في حلِّ خلافاتهم.

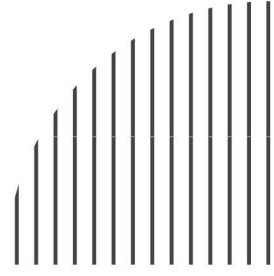
تأتي هذه الدراسة، ضمنَ أربعِ دراساتٍ قامت بها منظمةُ "دور" ومؤسسةُ "شبابِ التغيير"، ضمنَ مشروعِ تعزيزِ التماسكِ المجتمعيِّ، لدى البُنى المجتمعيةِ "Grassroots" في الشمالِ السوريِّ. حيثُ تمَّ تدريبُ 20 باحثاً، على منهجياتِ البحثِ العلميِّ، وأدواتِ جمعِ البيانات، وتيسيرِ جلساتِ النقاشِ المُركَّز، واستخدامِ تطبيقِ "KOBO" في جمعِ البيانات.

A camp for displaced Syrians at Khirbet al-Jouz in the west of Idlib province near the border with Turkey.
Photograph: Aaref Watad/AFP/Getty Images

<https://www.theguardian.com/world/2019/dec/27/more-than-235000-people-have-fled-idlib-region-in-syria-says-un>

يهدفُ هذا البحثُ لدراسة أهم الأسباب التي تُؤثرُ سلباً أو إيجاباً، في التماسك المجتمعي، بين المجتمع المضيف، والمُجتمع المُهجر، في الشمال الغربي من سوريا.





يهدف هذا البحث لدراسة أهم الأسباب التي تؤثر سلباً أو إيجاباً، في التماسك المجتمعي، بين المجتمع المضيف، والمجتمع المهجر، في الشمال الغربي من سوريا. حيث تُركز هذه الدراسة على قياس أثر العوامل القانونية على التماسك المجتمعي، منطلقاً من الفرضيات التالية: يوجد أثرٌ معنويٌ لتصورات الأهالي، من المجتمعين على التماسك المجتمعي / النزاعات بين الطرفين. يوجد أثرٌ معنويٌ للعلاقات الاجتماعية بين الأهالي، من المجتمعين على التماسك المجتمعي / النزاعات بين الطرفين.

وبناءً على تلك الفرضيات، يهدف هذا البحث دراسة أهم القضايا الاجتماعية، التي تهم الأهالي من الطرفين، ودراسة أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع، فيما يتعلق بحل النزاعات، أو زيادة التماسك المجتمعي، وإلى من يلجأ الأهالي في حل نزاعاتهم. وهل هناك دور للعادات والتقاليد أو للنظرة المستقبلية حول الوضع في سوريا في زيادة التواصل والتماسك بين المجتمعين.

سبق هذه الدراسة استطلاع رأي، جمع 350 مشاركاً، من المجتمعين: المضيف والمهجر، في أكثر من 50 نقطة جغرافية، للتعرف على أهم التصورات والانطباعات، حول قضايا التماسك المجتمعي، تبع ذلك إجراء عددٍ من جلسات النقاش المُركّز، مع اختصاصين في مجال الدراسة، والعمل المجتمعي لتطوير الأدوات البحثية.

بناءً على المرحلة السابقة، تم تطوير أدوات البحث، وتدريب الباحثين على استخدامها، حيث تم القيام بـ 10 جلسات نقاش مُركّز جديدة، بالإضافة إلى إجراء 200 استبيان.

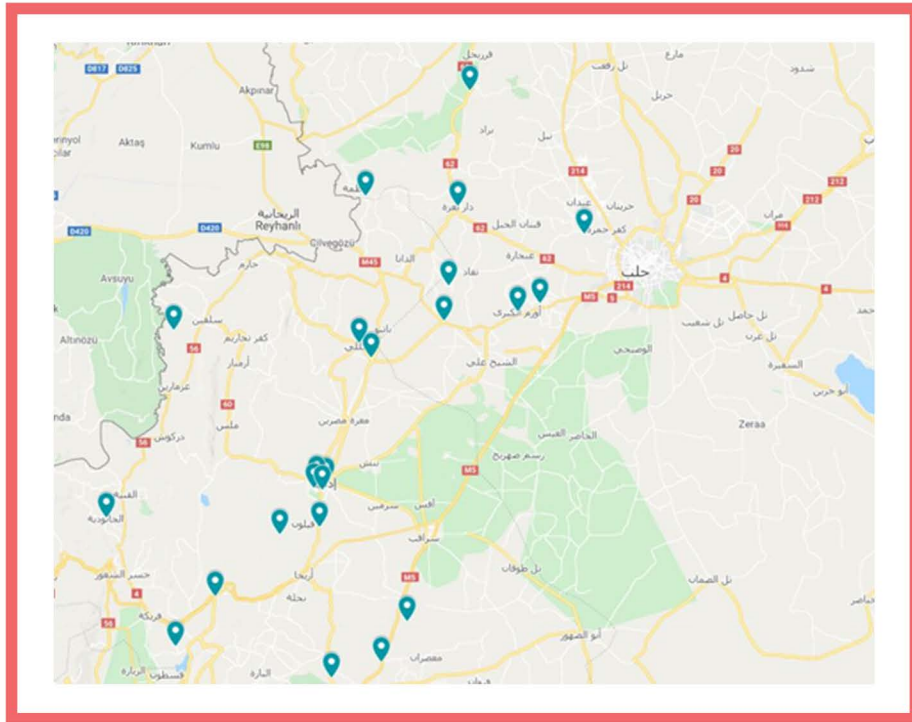
تم استخدام برنامج Atlas.ti، في تحليل البيانات النوعية، واستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية، باستخدام كل من: التحليل الوصفي، وتحليل الانحدار.

200
استبيان

10
FGDs

التوزع الجغرافي

تمّ إجراء الدراسة الحالية، في عشرين نقطة جغرافية، تمّ اختيار العينه بشكل عشوائي، حيث تمّ تزويد الباحثين بقائمة من 30 منطقة جغرافية، ليتمّ اختيار 20 منطقة منهم، بما يحقق التوزع المناسب، وبذات الوقت توفير الأمان في عملية جمع البيانات.



ويهدف التأكد من جودة البحث، تمّ استخدام ميزة تحديد المواقع، باستخدام برنامج الكوبو، ليتمّ التأكد وضبط الجودة، وضمان أنه تمّ ملء الاستبيانات من أشخاص متوزعين بشكل عشوائي، ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة.

أما فيما يتعلق بجلسات النقاش المركّز، فقد تمّ تحديد 10 مناطق جغرافية، بحيث يتمّ ضمان التمثيل المتساوي لمجتمع الدراسة، سواء من المهجّرين أو المقيمين.

عينة البحث

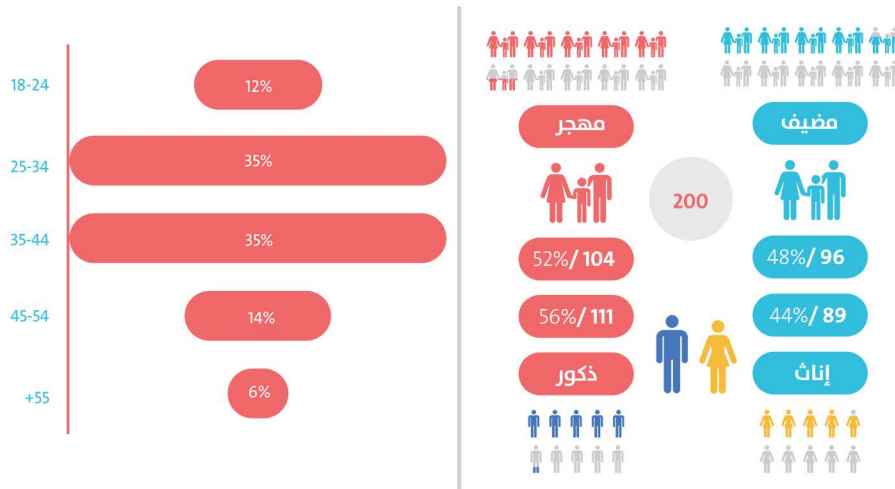
وقد بلغ حجم العينة، بالنسبة لمجموعات النقاش المُركَّز 75 مُشاركاً، من المختصين بالقضايا الاقتصادية، كان من بينهم 33 مُهجراً و 42 مُضيفاً، كذلك توزعت العينة بناءً على النوع الاجتماعي بين 48 ذكراً و 27 أنثى. في حين كان عددُ الجلسات في إِدلبَ وريفها 6 جلسات، مقابل

4 جلسات في ريف حلب.

الجدول الأول

النوع الاجتماعي		نوع المجتمع		المكان
♀	♂	مهاجر	مضيف	
4	3	3	4	إدلب معرة مصرين
5	3	6	2	إدلب معرة النعمان
2	5	4	3	إدلب معرة شورين
4	4	4	4	إدلب المدينة
0	7	4	3	إدلب تلعة
6	3	4	5	حلب الأتارب
0	7	3	4	إدلب عقريات
2	5	3	4	حلب الأتارب
3	4	5	2	حلب الأتارب
5	2	4	3	حلب الأتارب
31	43	40	34	الإجمالي

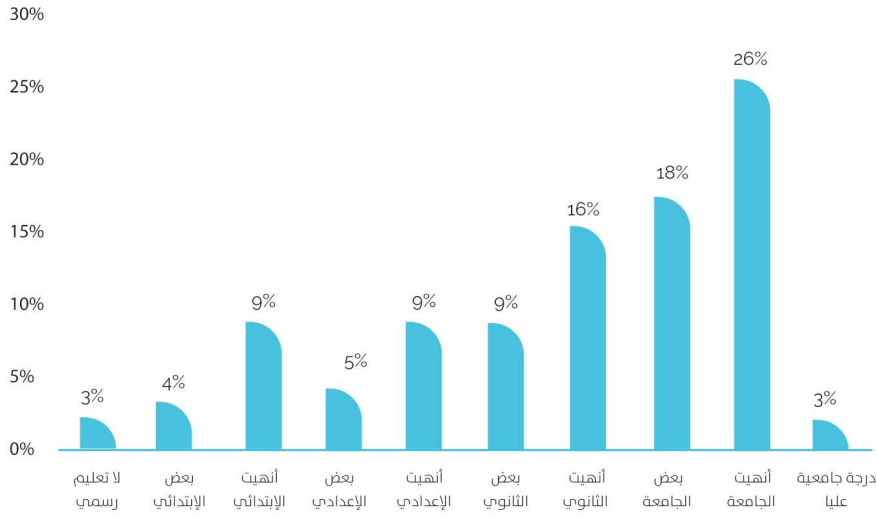
فيما يتعلق بالاستبيانات، فقد تمَّ جمعُ البيانات من 200 شخصاً، ضمنَ مهجرين ومُضيفين، وذكور وإناث، كما هو موضحُ بالرسم البيانيّ.



المستوى التعليمي

بلغت نسبة من أنهى الدراسة الجامعية 26%، في حين كان غالبية المشاركين، إمّا من حملة الشهادة الثانوية، أو ممّن هم ضمن مرحلة التعليم الجامعيّ. وهناك نسبة تبلغ 10% من أفراد المجتمع من دون تعليم، أو ممّن يحمل درجات التعليم العاليّ.

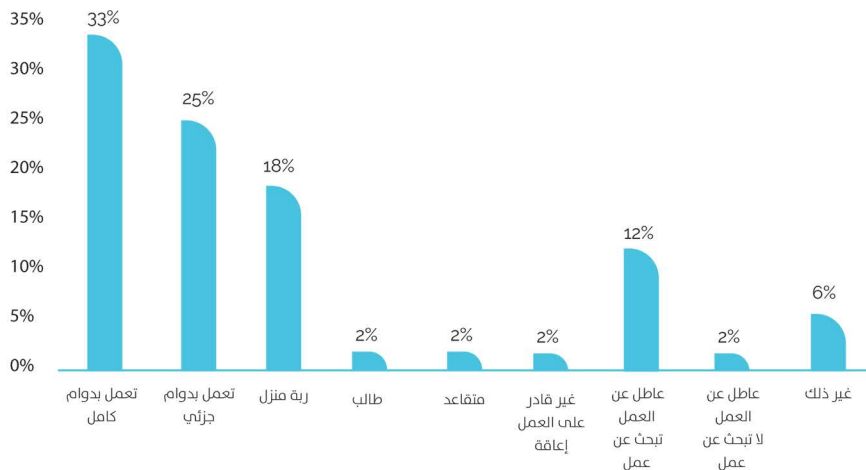
الشكل 3: المستوى التعليمي



الحالة الوظيفية

كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة، ممن يعمل بدوام كامل أو جزئيّ بنسبة 58%، في حين كان هناك نسبة بلغت 30% من المشاركين العاطلين عن العمل، أو ربّات المنازل.

الشكل 4: الحالة الوظيفية



كان الجانبُ الأول من الدراسة، يتطرقُ لوضع العلاقات بين
المُتَمَعِّين المُضيف والنازح، وقد كان اتجاه الإجابات العام
بين المُتَمَعِّين، متقارباً إلى حد ما،



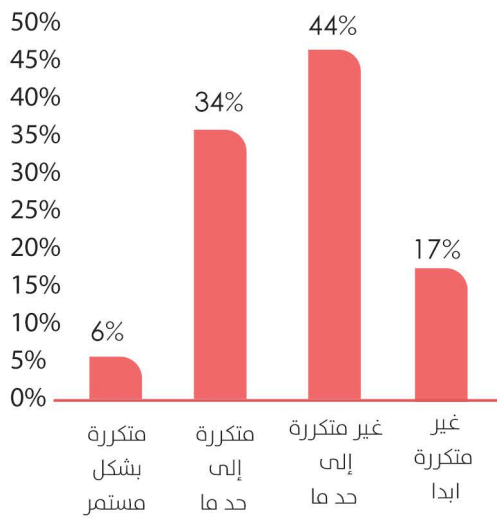
04

النتائج

معدل تكرار النزاعات في المجتمع

كان الجانب الأول من الدراسة، يتطرق لوضع العلاقات بين المجتمعين المضيف والنازح، وقد كان اتجاه الإجابات العام بين المجتمعين، متقارباً إلى حد ما، حيث لم يلاحظ البحث أي فرق جوهري، في طريقة إجابات المجتمع المضيف والمجتمع المهجّر. وقد أشار الطرفان بشكل عام، أنّ هناك نزاعات بين الطرفين، إلا أنّه لا يمكن تعميمها، أو إسقاط سببها على طرف دون الآخر.

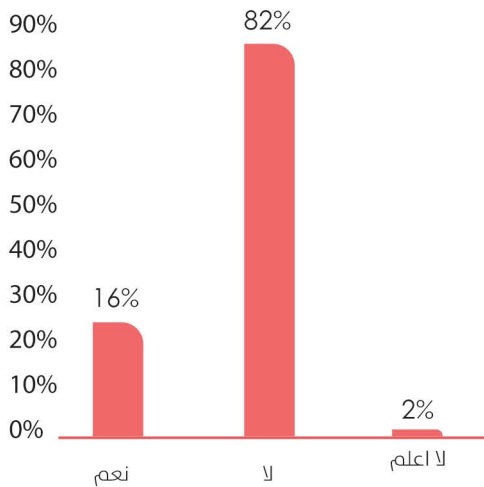
الشكل 5:



وكانت معظم الإجابات، تشير إلى أنّ نسبة وقوع النزاعات، هي غير متكررة، أو قليلة التكرار، كما نلاحظ في الشكل رقم (1)، حيث أجاب 44% من المشاركين في الدراسة أنّ النزاعات غير متكررة إلى حد ما، وأشار 34% أنّ النزاعات متكررة لحد ما عند سؤالهم عن معدل وقوع النزاعات بشكل عام في المجتمع. بينما أجاب 17% أنّ النزاعات غير متكررة أبداً.

في حين كانت الإجابة عند السؤال عن معدل وقوع النزاعات بين المجتمعين هي 82% أنّ النزاعات لا تتكرر باستمرار، في حين أجاب 16% أنّ النزاعات تتكرر باستمرار.

وتشير النسب المتقاربة في السؤالين إلى أنّه لا يرتبط وقوع النزاعات بشكل كبير بكون الشخص من المجتمع المضيف أو المجتمع النازح. وهذا ما أشار له المشاركون في معظم جلسات النقاش المركّز أنّ الأمر لا يتعلق بالشخص كونه نازح أو مضيف حتى يحدث الخلاف في المجتمع.



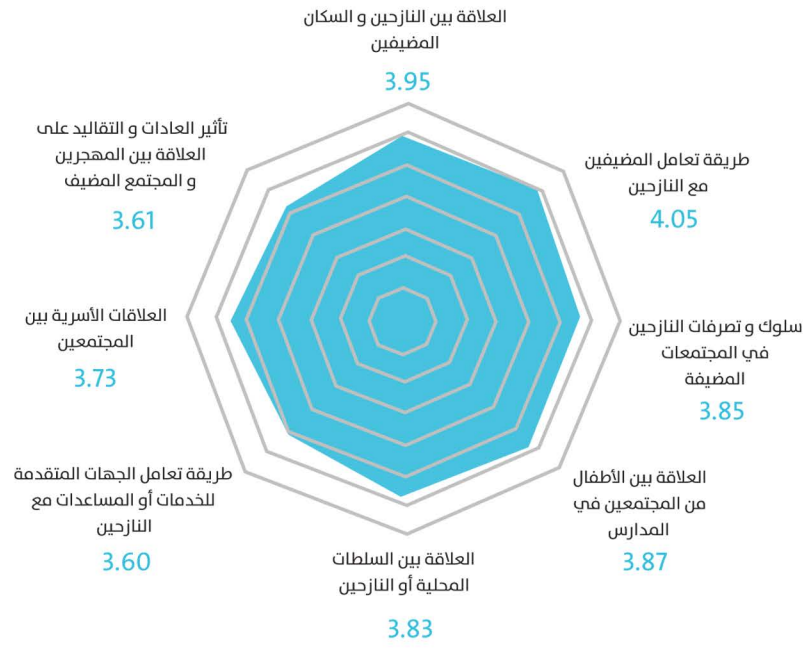
الشكل 6:

النتائج

تصورات حول العلاقات ومفاهيم التماسك المجتمعي

عند السؤال عن رأي المشاركين في المفاهيم التالية، وأثرها على العلاقات بين المجتمع المضيف والمجتمع النازح، كان تأثير العادات والتقاليد هو الأكبر حيث كان وسطي الإجابات 2.85 كما هو موضح في الشكل التالي رقم (xx) علماً أن الرقم 1 يشير للعلاقة السلبية، ورقم 5 يشير للعلاقة الإيجابية.

الشكل 7:



الخدمات تقديم التجارة الضغط
إيجابي سلبي
الاستغلال العادات خدمات تبادل
المنظمات ارتفاع ازدياد والتقاليد فرص
في التميز أثر العمل الاجارات
النازحين اعداد زيادة نزاعات الخبرات
المشاكل اختلاط الوظائف مختلفة

كذلك فقد أشار تحليل إجابات المشاركين في جلسات النقاش المركزة عن رأيهم في المفاهيم التالية، وأثرها على العلاقات بين المجتمع المضيف والمجتمع النازح، كان تأثير العادات والتقاليد، وازدياد أعداد النازحين، والاستغلال، الدور الأكبر في التأثير على العلاقة إما سلباً أو إيجاباً.

تحليل الانحدار:

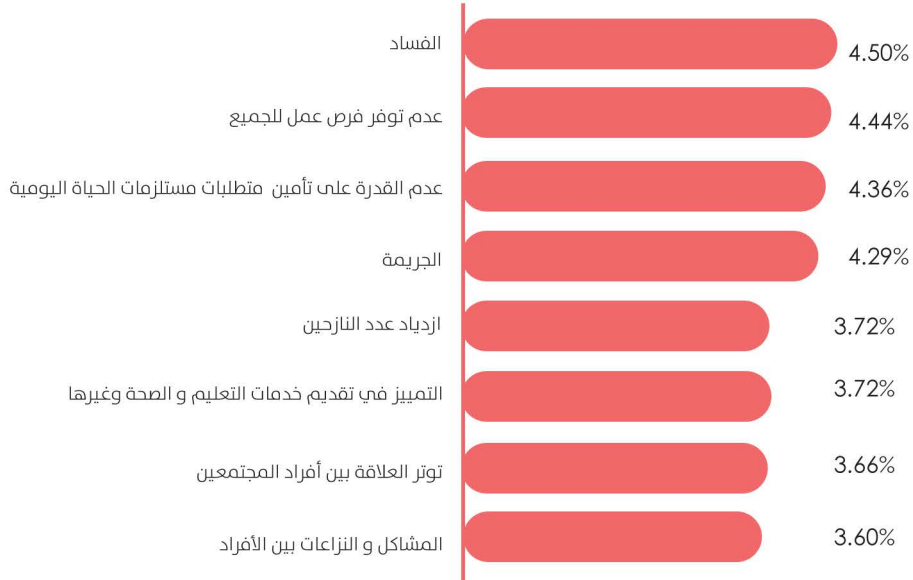
هناك أثر إيجابي للعلاقات بين السلطات المحلية والنازحين، وكذلك سلوك وتصرفات النازحين على معدل تكرار النزاع، أي أن تحسن العلاقات بين السلطات والنازحين، وكذلك تحسن سلوك وتصرفات النازحين، يؤديان إلى خفض معدلات تكرار النزاع.

النتائج

تصورات حول العلاقات ومفاهيم التماسك المجتمعي

عند السؤال عن أهم القضايا التي تشكل خطورة على العلاقات بين المجتمع، تأتير كل من: الجريمة والفساد، وعدم توفر فرص العمل، وعدم القدرة على تأمين المتطلبات الأساسية، هي الأكثر خطورة على العلاقات بين المجتمعين.

الشكل 8:



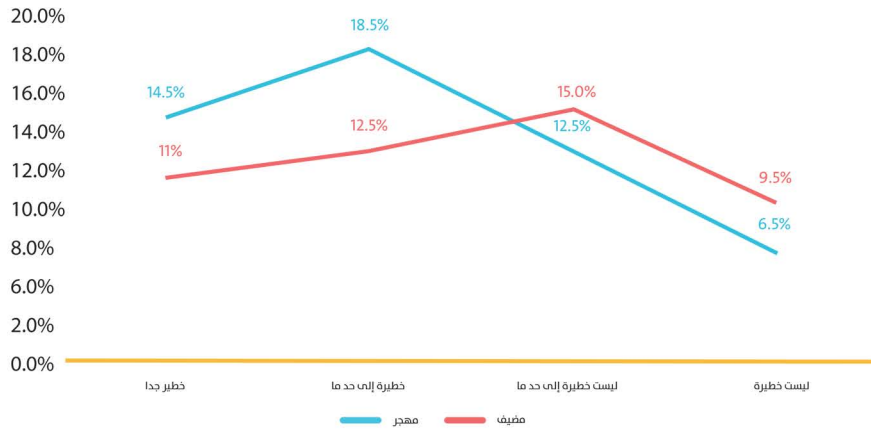
تحليل الانحدار:

(1) هناك أثر سلبي، لزيادة توتر العلاقات بين أفراد المجتمعين، يؤدي إلى زيادة معدل تكرار النزاع.

النتائج

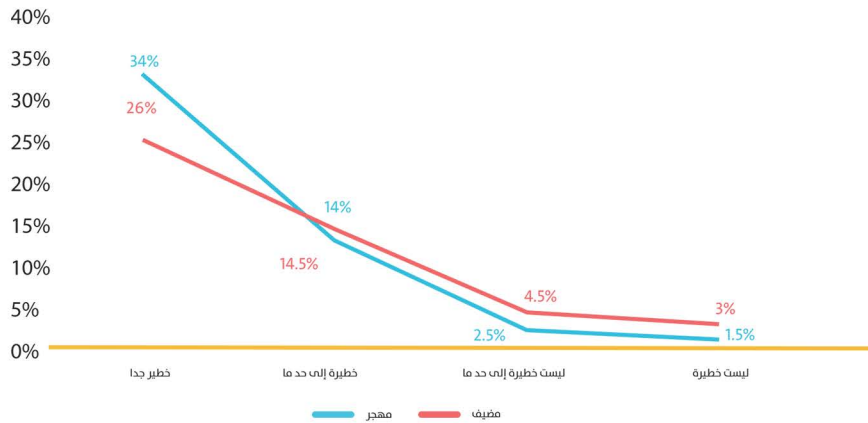
بشكلٍ عامٍ، فهناك تقاربٌ بين إجابات المُتجمعين فيما يتعلقُ بأسئلةِ الدراسة، إلا أنَّه من الجدير بالذكر، أنَّه كان هناك فرقٌ جوهريٌّ، فيما يتعلقُ بتقديرِ الطرفين لخطورةِ القضايا المتعلقةِ، بتوترِ العلاقاتِ بين أفرادِ المُتجمعين. حيثُ عبّر المُتجمعُ المهجّرُ، أنَّ وقوعَ توتراتٍ بين أفرادِ من المُتجمعين، هو أمرٌ خطيرٌ إلى حدِّ ما، أو خطيرٌ جداً، في حين كنت نظرةُ المُتجمعِ المُضيفِ، أنها ليست خطيرةً إلى حدِّ ما، أو ليست خطيرةً.

الشكل 9:



كذلك كان هناك اختلافٌ بسيطٌ بين الطرفين، فيما يتعلقُ بمدى خطورةِ عدمِ توفرِ فرصِ العملِ للجميعِ، حيثُ كان هناك زيادةٌ بنسبةٍ 8% بين إجاباتِ المُضيفِ والمهجّرِ.

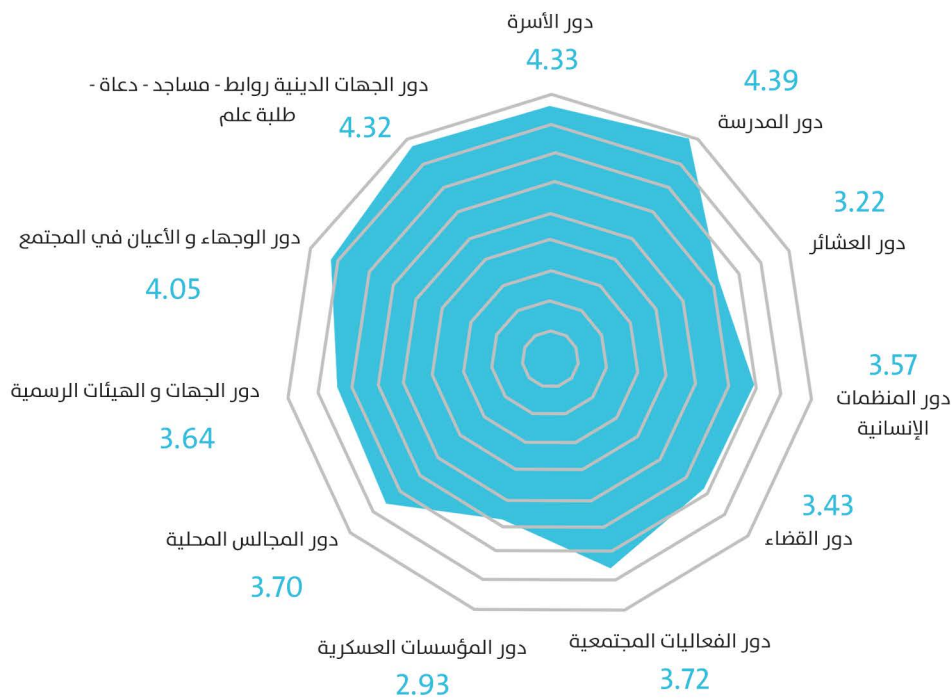
الشكل 10:



النتائج

أهمُّ الأدوارِ المُجتمعيّةِ

عند السؤالِ عن أثرِ الجهاتِ المختلفةِ على التماسكِ المُجتمعيّ، في الشمالِ السوريّ، فقد أشارتِ الإجاباتُ إلى وجودِ تأثيرٍ سلبيّ، لكلٍ من: المؤسساتِ العسكريّةِ والعشائرِ، حيثُ كانتِ معظمُ الإجاباتِ، تشيرُ إلى عدمِ وجودِ دورٍ لهذه الجهاتِ، أو وجودِ دورٍ سلبيّ لها. في حين كان دورُ الأسرةِ والجهاتِ الدينيّةِ والمدارسِ، يميلُ إلى وجودِ أثرٍ إيجابيٍّ إلى حدٍّ ما، على التماسكِ المُجتمعيّ. [الشكل 11:](#)



أهمُّ الأدوارِ المُجتمعيّةِ

عند تحليلِ إجاباتِ المشاركين في جلساتِ النقاشِ المُركزةِ كانتِ مقارنةً بشكلٍ كبيرٍ من إجاباتِ المشاركين في الاستبياناتِ. كان الدورُ الأكبرُ للمدرسةِ ومن ثمّ الأسرةِ كما هو موضحٌ في الرسمِ الجانبيّ.

تحليلُ الانحدارِ:

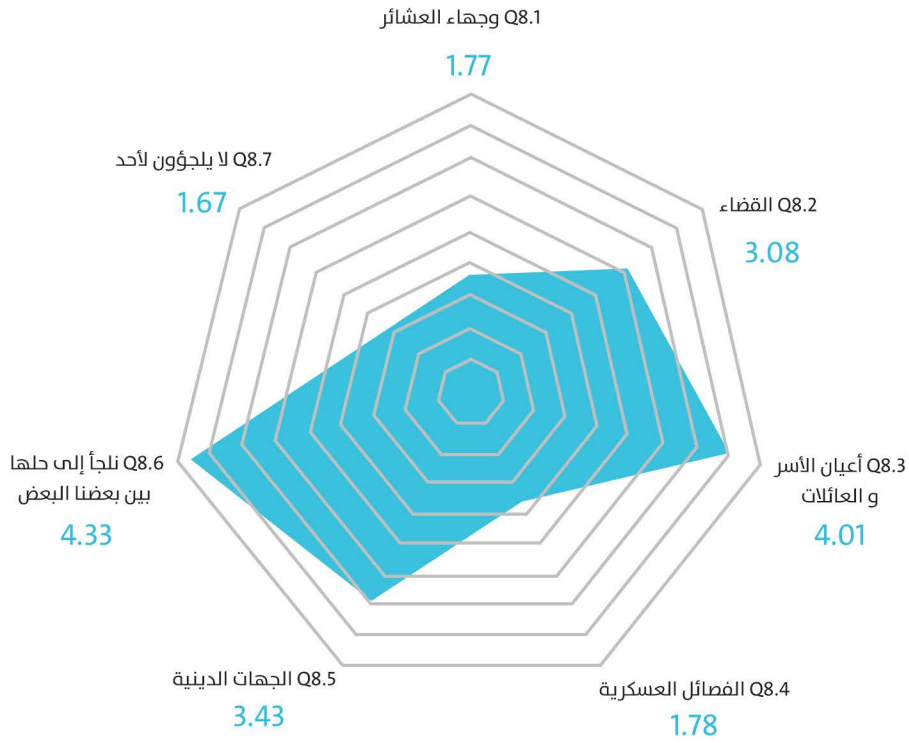
(1) هناك أثرٌ إيجابيٌّ للعشائرِ، يُؤدي إلى خفضِ معدلِ تكرارِ النزاعِ.



النتائج

لمن يلجأ المجتمعُ في حلّ النزاعاتِ

عند السؤال عن الجهات التي يلجأ لها المجتمعُ لحلّ النزاعاتِ، فقد كانت الإجاباتُ تشيرُ إلى أنّ المجتمعَ نادرٌ ما يلجأُ لوجهاء العشائر، والفضائل العسكرية، في حين كان غالباً ما يميلون لحلّ المشاكلِ، بين بعضهم البعض، أو من خلال أعيان الأسر والعائلات. [الشكل 12:](#)



كانت إجاباتُ المشاركين في جلسات النقاشِ المركّزة، حول الجهات التي يلجؤون إليها لحلّ مشكلاتهم، توزعت الجهاتُ بين: (المحاكم - والسلطات المحلية - والوجهاء والأعيان)، كما يوضّح الرسمُ الجانبيّ.

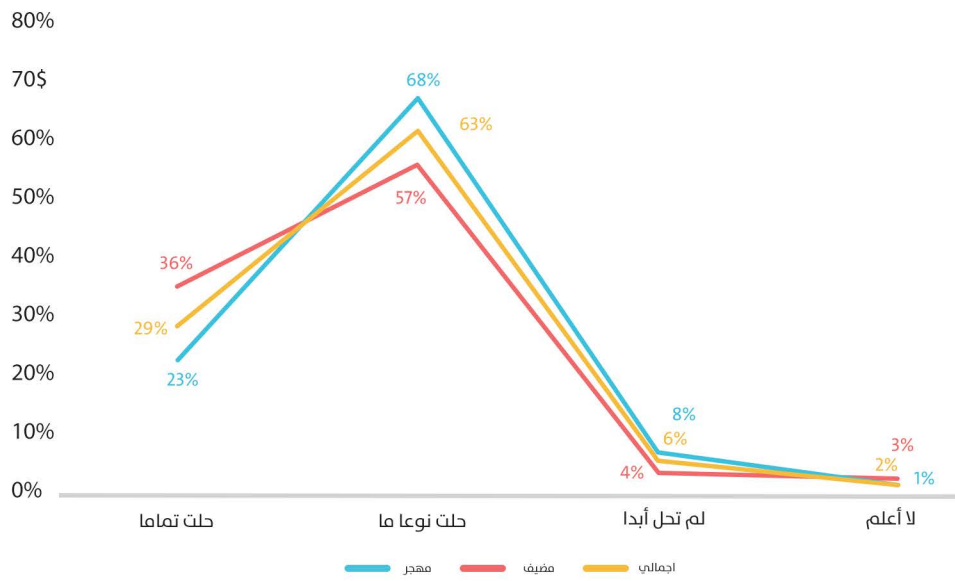
تحليلُ الانحدار:

- 1- هناك أثرٌ عكسيٌّ للجوءِ أفرادِ المجتمعِ للقضاء، يؤدي إلى زيادةِ معدلِ تكرارِ النزاعِ.
- 2- بينما كان أثرُ حلّ المشاكلِ بشكلٍ ذاتيٍّ إيجابيّاً، ويؤدي إلى خفضِ معدلِ تكرارِ النزاعِ.

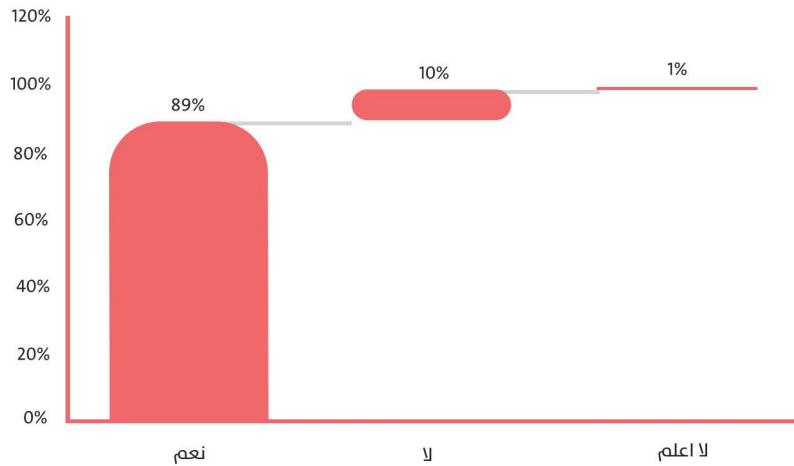
النتائج

معدل حل النزاعات

وقد أظهرت النتائج أن معظم المشاكل، قد كانت تُحل نوعاً ما، أو تُحل بشكل تام، بين المجتمع المضيف والمُهجّر، حيث كانت إجابات الطرفين متقاربة جداً. مع وجود فرق بسيط، يشير إلى أن 36% من المهجرين، يجدون أن النزاعات قد حُلّت بشكلٍ كاملٍ، مقابل نسبة 23% من المجتمع المضيف. [الشكل 13:](#)



وقد أشار 89% من المشاركين، إلى أن أفراد المجتمع، يميلون لتقديم العون لبعضهم البعض، في حال وقوع أحد الطرفين في مشكلة أو نزاع. [الشكل 14:](#)

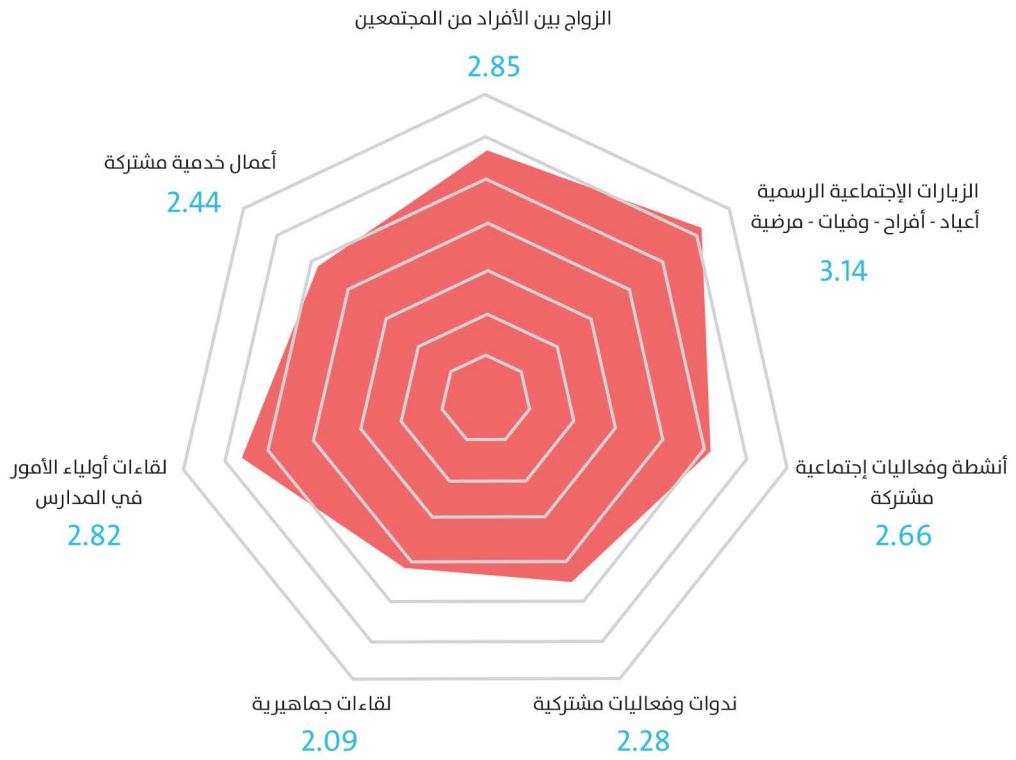


النتائج

العادات الاجتماعية

عند السؤال عن العادات الاجتماعية المشتركة التي يقوم بها الأهالي، من المجتمع المضيف والمجتمع المهجر، فكانت الزيارات الاجتماعية في الأعياد والمناسبات، هي الأكثر تكراراً، في حين كانت اللقاءات الجماهيرية، هي الأقل تكراراً بين الأهالي. في حين كانت معظم العادات، كالزواج أو المشاركة في ندوات وفعاليات، أو أعمال خدمية مشتركة، تحدث بشكل متكرر إلى حد ما.

[الشكل 15:](#)



تحليل الانحدار:

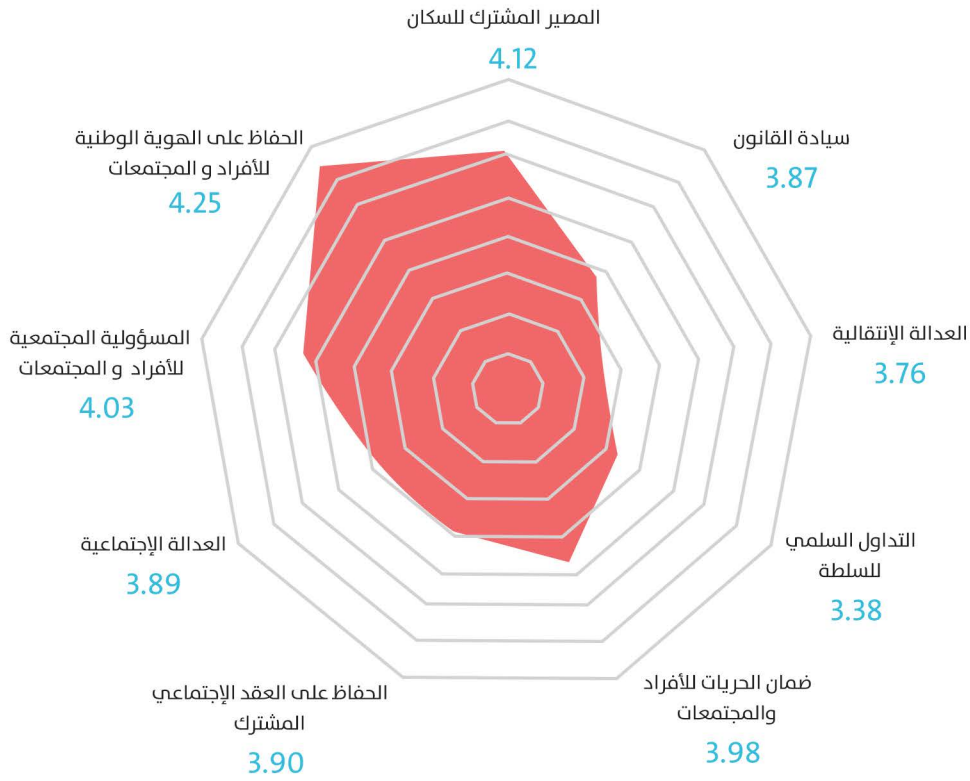
(1) هناك أثر إيجابي للقيام بأعمال خدمية مشتركة، يؤدي إلى خفض معدل تكرار النزاع.

النتائج

العوامل المؤثرة في التماسك المجتمعي

بالسؤال عن العوامل التي من شأنها أن تزيد من تماسك المجتمع، وتجاوز النزاعات، فقد كانت معظم العوامل تميل لأن يكون لها دور إيجابي إلى حد ما. فقد أشار المشاركون أن هناك دور إيجابي، لكل من التفكير في المصير المشترك، والحفاظ على الهوية الوطنية للأفراد والمجتمعات، وكذلك المسؤولية المجتمعية، وفق إجابات المشاركين.

الشكل 16:



تحليل الانحدار:

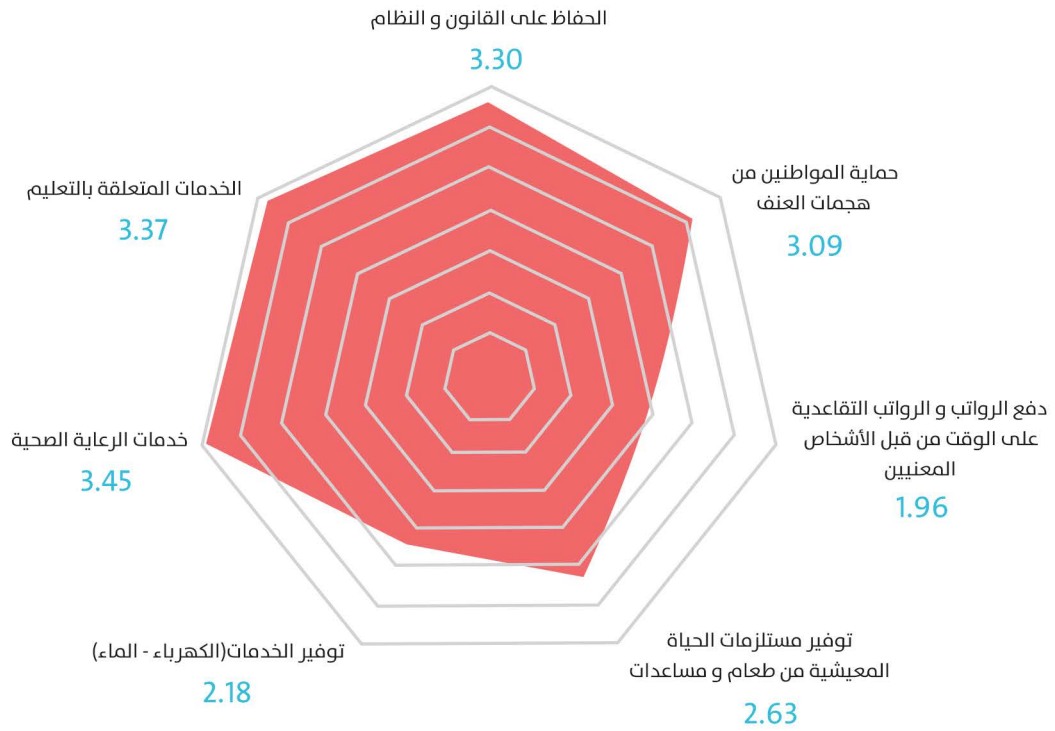
(1) هناك أثر سلبي لسيادة القانون، يؤدي إلى زيادة معدل تكرار النزاع.

النتائج

خدمات الرعاية الاجتماعية

كان تقييم الخدمات بشكل عام، سيء إلى سيء جداً، بشكل خاص الخدمات الخاصة بالرواتب التقاعدية، والإعانات للكبار في العمر، كذلك الخدمات الأساسية مثل: الكهرباء والمياه، كان تقييمها أيضاً يميل إلى السيء. كان التقييم يميل إلى أن الخدمات إيجابية نوعاً ما، فيما يتعلق بكل من: خدمات التعليم، وخدمات الصحة. في حين كانت الإجابات المتعلقة في الخدمات الأمنية والقانونية، حيادية مع ميل للاتجاه السالب.

الشكل 17:





التوصيات

شكلت عوامل مثل الخلفية الدينية والسياسية والتعاطف الإنساني الأرضية الأساسية لتقبل المجتمعات المدينية المضيفة للمهجرين الفارين من الموت والذين لم يكن لديهم مكان آخر يلبأون إليه. لكن ذلك لا يعني عدم وجود ومشكلات اجتماعية بين المهجرين والمجتمعات المضيفة خاصة أن المهجرين أنفسهم قدموا كجماعات تحمل قيمها وتجربتها المشتركة وليس كأفراد. وغالباً ما يكون اندماج الجماعات وتكيفها الاجتماعي أكثر صعوبة منها عند الأفراد. وفي حين يتوافق النازحون القادمين والجدد من مختلف المناطق مع المقيمين في الكثير من الاحتياجات والمتطلبات إلا أن هناك تنوعاً بين النازحين أنفسهم وبينهم وبين المقيمين في العادات والتقاليد والاهتمامات والخبرات والمعارف والمهن. فالنازحون لم يلبوا معهم إلى مناطق إقامتهم الجديدة أشياءهم وحسب وإنما أحضروا كذلك عاداتهم وتقاليدهم وأنماطهم المعيشية والاستهلاكية. وأحضروا كذلك مهنهم وخبراتهم المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك حافظ الكثير من النازحين على المؤسسات التي تمثلهم فلا يزال هناك مجلس لمدينة حلب ومجلس محافظة دمشق وكذلك العديد من المجموعات والفئات العسكرية. واستطاعت الكثير من الفرق والمنظمات التي كانت تخدم النازحين إعادة تنظيم نفسها والمحافظة على الدعم الذي تحصل عليه وإعادة توجيهه للنازحين وبالأخص المنظمات التي تتواجد مكاتبها الرئيسية في دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن وكردستان العراق.

هذه الاختلافات والتحديات تظهر أحياناً على شكل مشكلات وصراعات ومن المألوف في المجتمع السوري أن يحل الأفراد والجماعات مشكلاتهم من خلال مجموعة من العادات الموروثة الثابتة بين العائلة والأصدقاء والجيران، حيث يتدخل في حل المشكلات والنزاعات الوجهاء ورجال الدين والمشايخ والشخصيات الاجتماعية البارزة ذوي المكانة الاجتماعية الرفيعة في هذه المجتمعات كمرحلة تسبق عملية اللجوء إلى الجهات القضائية الرسمية التي تنظم القانون العام في المجتمع. تختلف هذه العادات والأعراف بين المراكز والأطراف والمناطق الريفية والمدنية وبين الأقاليم المختلفة. ويعكس هذا السلوك نمط الشبكات والعلاقات التي تؤسس بنية المجتمع وطبيعة العلاقات المشتركة والأعراف والثقافات السائدة في المجتمع.

يعمل البحث على دراسة تأثير هذا التشاركية في الاحتياجات والتنوع في العادات في ظل شح الموارد والخدمات على العلاقة بين النازحين والمقيمين والفرص والتحديات الناجمة عنها



تقرير



ضمن مشروع تعزيز التماسك المجتمعي
لدى البنى المجتمعية في الشمال السوري
بالتعاون بين
منظمة دور ومؤسسة شباب التغيير

سوريا
2019